آليات اصلاح النام الانتخابي في العراق ((دراسة تحليلية))

أ.د.ازهار عبدالله حسن
م.م شيماء جمال محمد
كلية القانون والعلوم السياسية /جامعة كركوك

The mechanisms of reforming the electoral system in Iraq (analytical study(

Prof. Dr. Azhar Abdullah Hassan
Assist. Lecturer. Shaima Jamal Muhammad
College of Law and Political Science/University of Kirkuk

المستخلص/ ان قضية اصلاح وتغير النظام الانتخابي في العراق باتت من الامور المهمة التي تفرض على الدولة العراقية اتخاذ اجراءات لازمة لتكييف النظام الانتخابي بشكل يعكس الواقع السياسي للبلد، على ان يكون الاختيار بطريقة واعية ومتأنية بعيدا عن العرضية، سيما وان استقرار نظام الحكم في اي بلد انما هو رهن بالنظام الانتخابي المعمول فيه، وبقدر تعلق الامر بالعراق الذي يتسم بتعدد الطوائف والمذاهب وما رافقه من انقسامات كبيرة الى جانب تعدد وتغير القوانين الانتخابية فيه منذ عام ٢٠٠٣وهو ما جعله يعاني من ازمة حقيقة في مشروع بناء الدولة العراقية وفي قوانينه الانتخابية التي باتت اداة للصراعات والانقسامات السياسية، عليه لابد من احداث تغيير ديمقراطي وفق خطوات تتسم بالشمولية والوضوح في العملية الانتخابية الى جانب احاطتها بالضمانات التي تحافظ على نزاهة وجدية هذه العملية وضمان المشاركة الحقيقة فيها على اساس الحرية والمساواة لتحقيق النتائج المرجوة واضفاء الشرعية على ديمقراطية الحكم . **الكلمات المفتاحية:** النظام, الانتخابي, العراق

Abstract /The issue of reform of the system and change the electoral in Iraq has become one of the important things that impose on the Iraqi state to take measures necessary to adapt its systems election to reflect the political reality of the country, that the choice is fashion conscious and careful away from the spin-off, especially since the stability of the regime in any country, but it is subject to the electoral system established faithful, as far as it comes to Iraq, which is characterized by the multiplicity of sects and creeds and accompanied by great divisions along with the multiplicity of electoral laws and change it since 2003,

which made him suffering from a crisis of truth in the draft Iraqi state building and in the electoral laws J has become a tool of political conflicts and divisions, Accordingly, democratic change must take place in accordance with steps that are comprehensive and clear in the electoral process, in addition to enclosing guarantees that maintain the integrity and seriousness of this process and ensure true participation in it on the basis of freedom and equality to achieve the desired results and legitimize the democracy of governance.
Keywords: electoral system, Iraq

الـمقدمـة

يعد اختيار النظام الانتخابي في إي دولة من دول العالم من المعايير المهمة والضرورية لدراسة توجه الدولة نحو الديمقراطية غير انه يختلف من دولة لأخرى وذلك لاختلاف الظروف والاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومستوى الوعي الثقافي لدى المواطن والناخب السياسي، فالنظام انتخابي المناسب تؤدي الى نجاح العملية الانتخابية والديمقراطية على الصعيد الوطني وبالتالي فان النظام الانتخابي هو الوسيلة التي يمكن المواطنين من خلالها الادلاء اصواتهم لتحقيق المصلحة العامة و فضلاً على انه دليل على ممارسة الإنسان لاهم حقوقه السياسية وهو حق التصويت الذي نص عليه والاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ والدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ والذي نص على حق الشعب في تقرير مصيرها ولا يوجد نظام او قانون انتخابي ثابت ونموذجي يمكن الاعتماد عليه وتطبيقه في كل دول العالم وإنما تختلف وتصنف باختلاف مبادئ الدستور وتغيرها لاسيما في دولة العراق كونها دولة حديثة العهد بتطبيق الديمقراطية واستخدم عدة قوانين انتخابية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وهو ما جعله يعاني من عيوب عديدة دفعت به ان يشهد البلد مظاهرات ومطالبات بإصلاح مهمة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتغيير القانون الانتخابي والدعوة الى اختيار الية مناسبة لتوزيع المقاعد النيابية فمن الضروري دراسة طبيعة النظام الانتخابي في العراق وبيان وعيوبه وتمهيد السبيل لتقديم البدائل وتطبيقها بشكل ينسجم مع واقع المجتمع العراقي والتغير التي شهدتها الدولة في الآونة الأخيرة .

تكمن أهمية موضوع البحث تسليط الضوء على أهم أنواع النظم الانتخابية المطبقة في العراق ودراسة انعكاسه واثارها على فاعلية العملية السياسية ومدى ملائمتها للتطور المعاصرة ولضمان الوصول الى تطبيق النظام الانتخابي الانسب والاصلح للظروف السياسية

والاجتماعية والحيلولة دون التحول لأداة بيد السلطة الحاكمة تتصرف فيها وفق مصالحها السياسية ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ حيث شهد العراق عدة انتخابات وتغيرات في القوانين الانتخابية المطبقة .

اما اشكالية البحث فهي ان ضعف مشاركة الشعب في الانتخابات ما هو الا دليل ومؤشر على ان السلطة السياسية غير معبرة عن الرأي العام ولا تحقق المصلحة العامة في الوقت الذي يتطلب فيه الامر المشاركة الواسعة والفاعلة لكل المكونات لتحقيق الشرعية والديمقراطية لذا فان اشكالية البحث تتمحور في الاجابة عن عدة تساؤلات هي :ما هو النظام الانتخابي وما هو انواعه ؟ ما هو النظام الانتخابي المطلوب اختياره لإنجاح العملية السياسية في البلاد ؟ ٣- وما هي الآثار الايجابية و السلبية المترتبة على النظام الانتخابي؟

عليه اعتمد البحث على المنهج الوصفي التطبيقي لدراسة تطبيقات النظام الانتخابي في العراق الى جانب المنهج التحليلي وذلك بتحليل انعكاسات الأنظمة وبيان نتائجه، واخيرا اعتمدنا المنهج المقارن عند دراسة القوانين الانتخابية وبيان نقاط الضعف في الأنظمة سيما التي طبقت بعد عام ٢٠٠٣ , للإحاطة بموضوع البحث بشكل واضح أرتاينا تقسمه الى مقدمة ومبحثين تناول المبحث الأول مفهوم الانتخاب وبيعتها، وانواع النظم الانتخابية، وتناول المبحث الثاني اليات اصلاح النظام الانتخابي في العراق وتغيره بشكل يتلائم مع الواقع السياسي واخيرا انهينا البحث بخاتمة تضمن أهم الاستنتاجات بخصوص الأنظمة الانتخابية التي نعتقد بانها الاصلح والانسب والاكثر ملائمة مع الواقع السياسي للعراق.

المبحث الأول

ماهية الانتخاب وانواعه

يعد الانتخاب وسيلة رئيسية للمشاركة في الإعمال السياسية والاداة التي تسمح للشعب بالمساهمة في صنع القرار السياسي وبشكل يتلائم مع مقتضيات التطور الذي يشهده العالم في مختلف مجالات الحياة وان حق الشعوب في اختيار نظام الحكم وتقرير مصيرها من أهم الحقوق التي أكدت عليه وجميع الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان وان اختيار النظام الانتخابي الناجح من أهم القرارات في مؤسسات الدولة الديمقراطية ويشترط ان يكون الاختيار بطريقة واعية ومتأنية بعيداً عن الاختيار العرضي او التأثيرات الحزبية وللإحاطة بموضوع الانتخاب بشكل تفصيلي يتطلب الأمر التطرق الى مفهوم الانتخاب وانواعه كالأتي :-

المطلب الأول : مفهوم الانتخاب وطبيعتها/ يراد بالانتخاب لغةٍ الاختيار والانتقاء وانتخب الشيء واختياره إي اخذ الأفضل والاحسن، ونخب ما أختير من الشيء (ونخبة القوم) عدد محدد من إفراد او فئة يتمايزون على اقرانهم وجماعتهم بالأفضلية في مجال معين[١]، وقيل ان الانتخاب هي الانتزاع ويقال انتخب الشيء إي اختار افضله والنخبة ما اختاره.[٢]

واصطلاحاً اختلف الكتاب في تعريف الانتخاب وذلك لاختلاف وجه نظراتهم واختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها الى الانتخاب، فقد ذهب البعض الى اعتبارها إجراءات قانونية وسياسية لاختيار الحكام عن طريق ممارسة الشعب حقه في التصويت وبحرية وديمقراطية تامة وضمن إطار وقوانين الانتخاب المعمول به في بلادهم.[٣]

في حين عرفها آخرون بأنه الطريقة او الالية لاحتساب الأصوات المدلى بها في انتخاب معين من اجل معرفة المرشحين الفائزين بالمقاعد المتنافسة بغض النظر عن نوع النظام الانتخابي المطبق[٤]، وعرف بأنه الوسيلة التي تسمح للشعب باختيار ممثليهم او المؤهلين للإدارة الدولة وبشكل يتلائم مع مقتضيات والتطورات السياسية ووفق القوانين[٥]. وايضا بانه وسيلة للاتصال بين الحكام والمحكومين او اختيار مجموعة من الأشخاص لشخص معين لتولي مناصب عامة في البلاد ويكون ممثلاً عنهم.[٦] وأكد الدستور العراقي على حق التصويت للمواطنين إذ نص (للمواطنين رجالاً و نساءاً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح).[٧]

ومن وجهة نظرنا يمكن القول بان الانتخاب هي الالية او الوسيلة القانونية التي من خلالها يتمكن المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية من المشاركة في صنع القرار السياسي واختيار المرشحين واسناد مهمة السيادة وتولي الحكم لهم نيابة عنهم وبشكل يحقق المصلحة العامة ويصون الحقوق, والنظام الانتخابي بمعناه الواسع هي عملية التي يتم فيه تحويل وترجمة الأصوات المدلى بها في الانتخابات الى المقاعد البرلمانية لصالح الاحزاب

---

[١] انطوان نعمة، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠١، ص١٣٩٣ .
[٢] أبي الفضل جمال الدين، معجم لسان العرب، بيروت، مج١٣، ١٩٦٨، ص٤٢٧ .
[٣] عبد وسعد، النظم الانتخابية، دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، ٢٠٠٥، ص١٢ .
[٤] صديق حامد،دور القوانين الانتخابية في الإدارة السليمة،دار المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٢، ص١٦٠
[٥] لقمان عثمان احمد، تطور النظام الانتخابي في العراق، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، سنة ٦، ع٢٣، ٢٠١٤، ص٣٢٤ .
[٦] ضياء الاسدي، جرائم الانتخابات، منشورات زين الحقوقية، بيروت-لبنان، ٢٠٠٩، ص١٩-٢٠ .
[٧] ينظر المادة (٢٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ .

والمرشحين الفائزين في الانتخاب[١]. وان الانتخاب لا يكون ديمقراطياً ما لم تتوفر فيه المبادئ الرئيسية والشروط القانونية والتي تتمثل بالحرية إي احترام حقوق الإفراد وحرياتهم في اختيار الحكام الى جانب النزاهة من جانب الجهة القائمة بإدارة العملية الانتخابية، فالانتخابات الديمقراطية هي انتخابات حرة ونزيهة، وقد وردت مصطلح الانتخاب النزيهة لأول مرة في طوكيو سنة ١٩٥٦ ومن ثم تداولته الأمم المتحدة[٢]، كما يتطلب العملية الانتخابية الناجحة توفر مبدأ العدالة والمساواة في الانتخاب وهذا المبدأ نادت به اغلب دساتير دول العالم فان إي نظام انتخابي لا يمكن ان تحقق الديمقراطية والمشروعة وتستجيب للحقوق والواجبات المنصوص عليه في الدستور مالم تحقق العدالة والمساواة بين المرشحين والناخبين وذلك بالتوازن بين حق التصويت وحق الترشيح للمرشح.[٣]

وتحقق النظام الانتخابي الشفافية والنزاهة إذا ما اخذت بمبدأ التمثيل الحقيقي ما بين الاحزاب السياسية والاحزاب الصغيرة المتمثلة بالأقليات عند توزيع المقاعد البرلمانية والمقاعد المنتخبة.[٤]لكن السؤال الذي يثار هنا هو: هل هناك عوامل تؤثر في اختيار النظام الانتخابي؟ الاجابة هي ان هناك العديد من العوامل الداخلية للدولة والمؤثرة في اختيار النظام الانتخابي منها: طبيعة المجتمع ومكوناته، طبيعة النظام السياسي القائم .

فكما هو معروف ان الانقسامات المجتمعية تؤدي الى صراعات ونزاعات ويمكن ان تتحول الى حروب أهلية، فغالباً ما نجد مجتمعات خالية من الخصومات والعداءات وقادرة على وضع نظام انتخابي ناجح يحقق العدالة والاستقرار[٥]. كما توجد علاقة وثيقة بين النظام النظام السياسي (نظام الحكم) والنظام الانتخابي، فالنظام الانتخابي يعكس صورة النظام السياسي والمبادئ والقيم التي يقوم عليها ومدى احترامه للحقوق والحريات سواء كان النظام

---

[١] عادل عبدالملك، النظم الانتخابية وادارة العمليات الانتخابية، بحث منشور في الموقع الالكتروني :-
com content http//sudanile.com/index.php? Option

[٢] نبيل كربيش، دوافع ومقتضيات التحول الديمقراطي في العراق وابعاده الداخلية والخارجية، أطروحة دكتوراه في جامعة تنة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٢٧-٢٨ .

[٣] ارقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري، منتوري، قسطنيطة، ٢٠٠٦، ص٥ .

[٤] ارقم رشيد، مرجع سابق، ص٦-٧ .

[٥] الحكومات التمثيلية واليات الانتخاب، اوراق الديمقراطية إعداد هيئة تحرير المؤسسة العراقية للديمقراطية، ع٤، ٢٠٠٥، ص١٨.

برلماني ام رئاسي ام غيرهما.[١] مما تقدم نجد، ان استمرار العلاقات المجتمعية في داخل البلد الواحد ينتج عنها نجاح العملية الانتخابية في حين ان غياب الحكومة الديمقراطية والخلافات الطائفية والعرقية تتحول الى نزاع مسلح، كما ان النظام الانتخابي لا يحقق مبتغاها في التحقيق الديمقراطية والشرعية مالم تكن مبنية على أساس السلطة السياسية ملك الشعب وهو صاحب لسيادة فلابد ان تتسم بالمبادئ العدالة والمساواة والشفافية والنزاهة والتمثيل الحقيقي لكي تكفل ضمان حقوق كل أطراف العملية الانتخابية بعيداً عن المشاحنات والنزاعات .

اما طبيعة النظام الانتخابي فتعد مسألة بحثية ومثار جدل فقهي وسياسي، حيث اعتبر البعض الانتخاب بانها:

١- حق شخصي: ذهب أصحاب هذا الرأي الى اعتبار الانتخاب حق شخصي لكل مواطن كونه يملك جزء من السيادة الشعبية ليكون الانتخاب حق طبيعي له يمكن ممارسته وهو مخير بين استعماله من عدمه ولا يجبر على التصويت الاجباري[٢] ولا يجوز حرمان إي شخص (المواطن) من المشاركة في العملية الانتخابية، الا إذا كان غير قادر على مباشرتها كما هو حال في عديمي الأهلية لكونه يمتع بهذا الحق استناداً الى مبدأ المساوة في الحقوق المدنية والسياسية بين الإفراد ومبدأ السيادة الشعبية.[٣]

٢- الانتخاب وظيفة اجتماعية :الانتخاب هنا وظيفة يمارسها المواطن كجزء من وظيفته وانتمائه الى الوطن والامة صاحبة السيادة، بالتالي يقسمون الى قسمين: مواطنون ايجابيين وهم الذين يشاركون في الانتخاب لتوفر الشروط القانونية فيهم، والمواطنون السلبيون الذين يستبعدون من المشاركة في العملية الانتخابية لعدم توفر شروط الانتخاب فيهم[٤] وهذه النظرية نتيجة من النتائج المترتبة على سيادة الأمة باعتبارها شخص معنوي متميز عن الإفراد، ولا يمكن للإفراد المطالبة بممارسة السيادة او ادعاء بأنهم جزء من السيادة وإنما تكون مشاركتهم

---

[١] محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي واهم النظم الدستورية في العالم، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ص٣٨٥-٣٨٦ .

[٢] خولة كاظم محمد، مفهوم الانتخاب وتكيفه القانوني مقال منشور في موقع جامعة بابل وعلى الموقع الالكتروني http//www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lec-jure:

[٣] اطرش معاذ، النظام القانوني للجان السياسية لمراقبة الانتخابات، رسالة ماجستير، جامعة عباس لغرور، ٢٠١٥، ص١٩ .

[٤] خولة كاظم محمد، مرجع سابق، ص١٢.

في الانتخاب والتصويت وظيفة اجتماعية[١] سيما وان سبب ظهور هذه النظرية هو قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ عندما طالبت الطبقة البرجوازية بمبدأ سيادة الأمة بدلاً من السيادة الشعبية.[٢]

٣- الانتخاب سلطة قانونية: ذهب الفقه الدستوري في الوقت الحاضر الى اعتبار الانتخاب سلطة قانونية تمنح للناخبين لاختيار المرشحين بشكل يحقق المصلحة العامة وفق القوانين يحددها الدستور لضمان مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية واختيار الحكام والممثلين من النواب[٣] كما انه لا يمكن التعسف والتمادي في تطبيق القانون وجعله اداة لحرمان الإفراد من حقوقهم السياسية في التصويت بحجية الانتخاب سلطة قانونية مقررة لمصلحة العامة وليس شخصية.[٤]

وعموما نرى بان الطبيعة القانونية للانتخاب ترجع الى فلسفة المشرع في الدولة باعتماده على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع وبطريقة تحقق المصلحة العامة من دون انقاص من حقوق الإفراد بحجة الانتخاب مقررة لمصلحة العامة او تركه بدون تقييد بحجة كون الانتخاب مقرر لمصلحة الإفراد وإنما يشترط تحقق التوازن والحفاظ على حقوق كل فئات المجتمع .

المطلب الثاني : أنواع النظم الانتخابية / تعددت وتنوعت النظم الانتخابية وذلك بتطور العملية الانتخابية عبر العصور وسعي الدول لاختيار النظام الذي يتناسب مع واقعه السياسي والاجتماعي، وبقدر تعلق الامر بالعراق فانه طبق عدة نظم انتخابية وبالأخص خلال فترة ما بين (٢٠٠٣-٢٠١٨)، لذا ارتأينا ان نتطرق في هذا المطلب الى أنواع النظم الانتخابية وبيان ميزات وعيوب كلاً منها ثم الحديث عن الأنظمة الانتخابية المطبقة في العراق وكالأتي :-

اولاً: نظام الأغلبية: يعد هذا النظام من أقدم الأنظمة الانتخابية اذ كان معمول به لفترة طويلة من الزمن وفي عدد كبير من دول العالم وطبق قبل ظهور الاحزاب السياسية، حيث يتم

[١] أنور سعدي، ضمانات الرقابة على الانتخابات في التعديل الدستوري لسنة ٢٠٠٦، رسالة ماجستير في كلية الحقوق، جامعة بن مهدي، الجزائر، ٢٠١٧، ص١٢.

[٢] منى جلال عواد، النظم الانتخابية البرلمانية المعتمدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة آداب الفراهيدي، ع١٩، ٢٠١٤، ص٤١١.

[٣] عدنان محسن العكيلي، الانتخابات بين النظرية والتطبيق في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور في كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بدون سنة، ص١١٠ .

[٤] عدنان محسن العكيلي، مرجع سابق، ص١١١ .

انتخاب المرشح الأكثر شعبية[١]، الذي يراد به المرشح الفائز اي الحاصل على اكبر عدد من الأصوات المدلى بها في الانتخابات وغالباً ما يطبق هذا النظام مع اسلوب الانتخاب الفردي [٢]ولنظام الاغلبية أنواع عدة كالأغلبية البسيطة والأغلبية المطلقة ونظام التصويت البديل ونظام الكتلة الحزبية، فنظام الأغلبية البسيطة هو (نظام الفائز الأول ويعد من ابسط أنواع وتنسجم كثيراً في الدوائر منفردة العضوية إذا يقوم الناخب بأختيار واحد فقط من مجموع المرشحين والمدرجة اسمائهم ضمن ورقة الاقتراع فيفوز المرشح الحاصل على العدد الأكبر من الأصوات[٣] وكان هذا النظام معمولاً به في عدد من دول القارة الاسيوية كماليزيا وبروما والنيبال وشاع تطبيقها في انتخاب المملكة المتحدة (بريطانيا) وكندا والهند والولايات المتحدة الأمريكية[٤] ويتميز هذا النظام بسهولة العملية الانتخابية بالنسبة للناخب وذلك لسهولة التصويت في دائرة الانتخابية ذات مقعد واحد وسهولة عملية العد والفرز واعلان النتائج في فترة قصيرة ولا يحتاج الى تكاليف مالية عالية فيما يتعلق بتصميم اوراق الاقتراع.[٥]على الرغم من المزايا التي يتمتع بها هذا النظام الا أنه لا يخلو من عيوب جوهرية تتمثل بـ:-

١- أنها لا تحقق العدالة لكون المرشح الذي يحصل على اكثرية الأصوات يحصل على مقاعد نيابي ويفوز بالانتخابات ويشكل الحكومة حتى لو اغلبية المصوتين لم يدلوا بأصواتهم .

٢- يحرم هذا النظام الأقليات من التمثيل العادل لصعوبة حصول مرشحين تلك المكونات الدينية والاقلية على الأغلبية اللازمة، بحيث تستعبد مشاركة المرأة في عضوية البرلمان لسهولة فوز المرشحين رجال الدين والعشائر بالأغلبية وحصولهم على مقعد نيابي وان انتخابات مجلس النواب العراقي في فترة الزمن المالكي خير مثال على ذلك.[٦]

اما نظام الأغلبية المطلقة (نظام الجولتين) فيجري الانتخاب فيه على مرحلتين او جولتين انتخابين بدلاً من جولة واحدة ويفصل بينهما أسبوع او أكثر وتمنح فرصة ثانية

---

[١] مجدي حلمي، النظم الانتخابية ومعايير وضعها، مقال منشور على الموقع الالكتروني :- http//nhrc.qq.org.

[٢] سربست مصطفى رشيد، أنواع النظم الانتخابية، العراق نموذجاً، بحث منشور على الموقع الالكتروني :- http//www.ihec-iq/ihecftp/researchand studies scienntifiudies/kindsofectoral .

[٣] إبراهيم عبدالعزيز شيحا، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص٣٤١ .

[٤] عبدالملك زغود، النظم الانتخابية والتمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر، رسالة ماجستير في جامعة قاصدي مرباج، الجزائر، ٢٠١٤، ص١٢ .

[٥] إبراهيم عبدالعزيز شيحا، مرجع سابق، ص٣٤٢ .

[٦] سربست مصطفى رشيد، مرجع سابق، ص١٠ .

للناخبين بالتفكير في المرشحين ومن ثم إجراء التصويت مرة أخرى وبين الحزبين الحاصلين على أكثر الأصوات في الجولة الأولى.[١]

غير ان من عيوب هذا النظام ان إدارة العملية الانتخابية تحتاج الى كلفة مالية كبيرة وتضع ضغطاً على الجهة القائمة بإدارة الانتخابات وتلزمها بإكمال إجراءات في فترة زمنية قصيرة وتميل الى شرذمة الاحزاب السياسية وزيادة الانقسامات بداخلها، بحيث تكون الانسجامات والتحالفات السياسية غير ممكنة وهذا ما حدث في انتخابات انغولا.[٢]

غير ان نظام الصوت البديل فيطبق لتجنب إجراء الانتخابات بجولتين ويطبق في استراليا حالياً وكندا سابقاً، إذا يعطى للناخب حق الخيار اثناء ممارسة الاقتراع حيث يصنف الناخب المرشحين في ورقة الاقتراع وحسب الافضلية لديه فيضع رقم (١) أمام أفضل مرشحيه ثم رقم (٢) أمام المرشح الذي يليه ورقم (٣) لاختيار المرشح الثالث فيتمكن الناخبين من إبداء تفضيلاتهم بين المرشحين بدلاً من اختيار مرشح واحد فقط[٣]، وبما ان الانتخابات في هذا النظام تجري بجولة واحدة فان تكاليفها تكون اقل من نظام الأغلبية المطلقة (نظام الجولتين) ولا تواجه الجهات القائمة بإدارة العمليات الانتخابية ضغطاً في فرز واعلان نتائج، كما أنها تعطي فرصة للناخب باختيار المرشح حسب افضلية لديه .

اما عيوب هذا النظام فهي ان عملية الفرز تستغرق فترة زمنية طويلة لأنها تمر بمراحل عدة لتحديد الفائز الأول ويتطلب تطبيقه بشكل صحيح الوعي والثقافة بسبب استخدامه للدوائر احادية التمثيل[٤] في حين ان نظام الكتلة الحزبية هي نظام التعددية من ناحية مع وجود دوائر انتخابية متعددة العضوية والتمثيل بحيث يصوت الناخب على إحدى القوائم المتنافسة بدلاً من التصويت للإفراد المرشحين للمقاعد النيابية وبعيداً عن الانتماءات الحزبية وطبقت في أربع دول كاميرون وتشاد وجيبوتي وسنغافورة[٥] يشترك مع نظام الأغلبية البسيطة في الميزات والعيوب ويمكن الإشارة الى نقطة مهمة هو ان تطبيق هذا النظام لفترة زمنية طويلة تؤدي الى ولادة حزب واحد تحرم الأقليات والاطياف الأخرى من الوصول الى البرلمان والفوز بالمقاعد النيابية .

---

[١] عبد مالك زغود، مرجع سابق، ص١٨ .
[٢] دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، حول أشكال النظم الانتخابية، ط٢، ٢٠١٠، ص٧٦ .
[٣] عبدو سعد، مرجع سابق، ص٣٦٠ .
[٤] عبد ملك رغود، مرجع سابق، ص١٧ .
[٥] سربست مصطفى رشيد، مرجع سابق، ص١٧ .

ثانياً: نظام التمثيل النسبي يقصد به منح كل تجمع او حزب سياسي مشارك في الانتخاب عدداً من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته العددية ويهدف هذا النظام الى عكس الواقع السياسي للبلاد وتم تطبيقه من قبل دولة الدنمارك سنة ١٨٥٥ ثم طبقته بلجيكا.[١]

وهناك نوعان من قوائم التمثيل النسبي الذي شاع استخدامها من قبل الدول وهما نظام القائمة المفتوحة ونظام القائمة المغلقة، وتفضل الكثير من دول العالم النوع الثاني لان ترتيب المرشحين يكون من قبل الحزب نفسه، كما أنها تزيد من فرص تحقيق النسبية حيث تقوم الاحزاب بتقديم قوائم من المرشحين على مستوى الوطني والمحلي[٢] . ويتميز هذا النظام بعدة مميزات منها: تحقيقه اكبر قدر ممكن من العدالة عند تطبيقه عن طريق منح كل حزب عدداً من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي يحصل عليها، يعد أكثر انسجاماً وتوافقاً مع مبادئ الديمقراطية لكونه تمثل كافة شرائح المجتمع بحيث يضمن حق التمثيل لكل المكونات والاقليات القومية والدينية في المجالس التمثيلية والنيابية على خلاف نظم الأغلبية[٣] وتفضل الأقليات والاحزاب الصغيرة نظام التمثيل النسبي لتتمكن من الحصول على مقاعد برلمانية وهذا ما جرى في انتخابات ١٨ كانون الثاني ٢٠١٠ في العراق. [٤]

لكن رغم مزايا نظام التمثيل النسبي الا أنها تعطي نتائج عكسية إذا ما تم استخدامه بشكل لا يتلائم مع ظروف البلد السياسية والاجتماعية والبلدان التي يتعدد فيها الطوائف والقوميات، كما أنها تتصف بالتعقيد وصعوبة التطبيق وتتطلب تكاليف مالية كبيرة وبالأخص نظام التمثيل النسبي بقوائم المفتوحة .

ثالثاً: النظام المختلط : لجأت بعض الدول الى هذا النظام بغية تجاوز عيوب كلاً من نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي من خلال وضع قوانين انتخابية تجمع بين النظامين قدر الإمكان وتحت مسمى الأنظمة الانتخابية المختلطة[٥] وهناك العديد من الأنظمة المختلطة كالأنظمة المتوازية الذي يجمع بين النظامين النسبي والاغلبية ونظام الصوت المحدود ونظام

---

[١] عبدو سعد، مرجع سابق، ص٢٢٩ .
[٢] النظم الانتخابية، مقال منشور في شبكة المعرفة الانتخابية وعلى الموقع الالكتروني :-
http//ace project org/ace-an/topics .
[٣] سربست مصطفى رشيد، مرجع سابق، ص٢٣ .
[٤] في قلب الانتخابات العراقية لعام ٢٠١٠، مقال تحليلي منشور على الموقع الالكتروني :-
http//camegie-mec.org .
[٥] اندرو رينولدز، مرجع سابق، ص٦٠ .

الصوت غير القابل للتحويل ونظام بوردا[١] وفي النظام المختلط تقيم الانتخاب بدورتين حيث يطبق نظام الأغلبية في الدورة الأولى ويطبق نظام التمثيل النسبي في الدورة الثانية وفي حالة عدم حصول الاحزاب على الاكثرية في الدورة الأولى تجاهد وتعمل للتحالف والتضامن فيما بينها للحصول على الاكثرية في الدورة الثانية ويكون التمثيل بيد الاحزاب السياسية الكبيرة على حساب الاحزاب الصغيرة.[٢]ومن الدول التي أخذت بنظام الانتخاب المختلط مصر وفرنسا وايطاليا وهنغاريا ونيوزلندا والمانيا وغيرها من الدول الأوربية.[٣]

نخلص مما تقدم الى أنه لا يوجد نظام انتخابي مثالي خالي من العيوب يمكن تطبيقه بصورة مستمرة فكل نظام له مزاياه وعيوبه وقد يصلح لدولة معينة ولا يصلح لغيرها ولا يحقق نفس النتائج التي حققها في دولة أخرى، وذلك تبعاً لاختلاف الظروف والواقع السياسي والاجتماعي لكل دولة وقد تأخذ الكثير من الدول بنظام المختلط، كما لا توجد نظام نموذجي يمكن الأخذ به وتطبيقه في العراق وهذا أمر حيوي للبحث وإيجاد نظام انتخابي دقيق وعادل وتحقيق المصلحة العامة للبلاد كما ان العملية الانتخابية ترتبط بالديمقراطية الذي يرتبط بدورها بالأحزاب السياسية التي تعبر عن تعدد ووجود الآراء مختلفة لها والتي تقوم بتعيين مرشحين الى السلطة .

المبحث الثاني

آليات اصلاح النظام الانتخابي في العراق

بات معروفا ان الخطوات الفعلية والحقيقية للإصلاح، تتحقق من خلال تشريع القوانين التي لا غنى عنها في وضع الأطر العامة والأساسية عند الاصلاح ويتحمل الجزء الأكبر في ذلك السلطة التنفيذية التي تتولى تنفيذ القوانين التي يشرعها البرلمان، علية فان مسالة الاصلاحات واستراتيجية تنفيذها انما تتطلب التعرف على طبيعة النظام الانتخابي حتى يتسنى اصلاحه وهو ما سنتناوله كالاتي:

المطلب الاول: طبيعة النظام الانتخابي في العراق/ يستند النظام الانتخابي في العراق الى نظام التمثيل النسبي منذ عام ٢٠٠٣، الذي يعتمد على مبدا حصول كل حزب على عدد من

[١] بواري اسماء، النظام الانتخابي وتأثيره على الاداء البرلماني، رسالة ماجستير في كلية الحقوق، جامعة حاج خضر باتنة، ٢٠١٤، ص٥٤ .

[٢] فلاح مصطفى صديق، دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدأ الشرعية السلطة السياسية العراق (نموذجاً) بحث منشور في مجلة التنمية البشرية، مج١، ع٣، ٢٠١٧، ص١١٥ .

[٣] فلاح مصطفى صديق، مرجع سابق، ص١١٦ .

المقاعد يتناسب مع عدد الاصوات التي حصل عليها ذلك الحزب في الانتخابات، عليه فكلما كانت التناسبية اكبر كلما كان الحال اقرب الى مبدا العدالة الانتخابية والعكس صحيح، ولعل في مقدمة اسباب اعتماد العراق هذا النظام على سبيل المثال لا الحصر هو: [1] أ- شمولية وعملية نظام التمثيل النسبي فهو يعد بمثابة ترجمة فعلية لحصة الحزب من الأصوات إلى نسبة مماثلة من المقاعد في المجلس التشريعي. ب- واقع التجربة السياسية العراقية، حيث المجاميع الإثنية والطائفية على حد سواء تطمح إلى التمثيل ليس فقط في السلطة التشريعية بل أيضاً في السلطة التنفيذية. ج- يعد هذا النظام هو الأكثر مقبولية، كونه يؤدي إلى تشكيل حكومة ائتلافية تمثل فيها جميع الفئات المجتمعية. د- يعد اكثر عدالة من نظام الاغلبية، وذو فاعلية في منح النظام السياسي درجة عالية من المرونة في الحركة بوجود ايديولوجيا متعددة وقادرة على التعايش السلمي فضلا عن استيعاب مبدا الانتقال السلمي للسلطة .

وهناك العديد من طرق توزيع المقاعد في نظام التمثيل النسبي منها طريقة القاسم الانتخابي ومنها طريقة توزيع الباقي الاقوى، المعدل الاقوى، وايضا طريقة تقسيم المقاعد من خلال مرحلة واحدة فقط : طريقة هوندت – سانت وليغو – سانت وليغو المعدلة، وبقدر تعلق الامر بالعراق فقد اقر مجلس النواب العراقي في جلسته التي عقدها في ٢٠١٣/١١/٤، اعتماد نظام سانت ليغو المعدل، الذي تم تضمينه في الفقرة(١٤) من قانون الانتخابات، كطريقة لتوزيع المقاعد على القوائم المتنافسة، ومن مزايا سانت ليغو انها تمكن الاقليات والقوميات والاحزاب الصغيرة من الحصول على احد المقاعد المتنافس عليها، وزيادة عدد الأحزاب الممثلة في المجلس المنتخب أيضا[2]، اما طريقة سانت ليغو المعدلة هي انها تحسن من فرص القوائم الكبيرة في الفوز بمقاعد برلمانية، حيث يتم من خلالها اعادة توزيع الأصوات لصالح القائمة ككل وليس للشخصية التي اختارها الناخب، كما أن اعتماد نظام متعدد الدوائر داخل المحافظة الواحدة، وإتاحة الفرصة للترشيح الفردي الذي لا يشترط وجود قائمة أو حزبٍ ينتمي إليه المرشح، يمثل خطوة رئيسية نحو المزيد من التمثيل الديمقراطي الحقيقي. ومن شأن تلك الإجراءات أيضا أن تزيد من مستوى الرقابة الشعبية، وتفتح باب المنافسة بين المرشحين في الدائرة الانتخابية ذاتها، كما ستقلل من عملية تشتيت الأصوات التي تذهب هِدراً

[1] هاشم الركابي، اصلاح النظام الانتخابي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي : www.bayancenter.org

[2] خضير ياسين الغانمي، نظم الانتخاب واحتساب الاصوات واثرها في الانظمة الديمقراطية دراسة تحليلية بين النص النظري والتطبيق العملي (العراق نموذجا)، مجلة اهل البيت ، العدد السابع عشر .

في العديد من المحافظات والتي يكون المستفيد منها الأحزاب الناشئة التي لا تمتلك جماهير حقيقية تمكنها من كسب مقاعد في البرلمان. ونظرا لان الدوائر العراقية الثماني عشرة لا تمثل الناخبين العراقيين بدقة، كان هناك ضرورة لتقسيم الدوائر الانتخابية على عدد المقاعد في مجلس النواب، أي أن يكون هناك ٣٢٩ مقعداً يرافقه ٣٢٩ دائرة انتخابية، على أن تتناسب الدوائر داخل المحافظات مع عدد السكان في تلك الرقعة الجغرافية .[١] لكن مع ذلك اسهم قانون الانتخابات العراقي هذا في جعل العتبة الانتخابية ميسرة جداً لأيّ حزب، اذ دخلت عشرات الأحزاب في البرلمان وهو ما سبب فوضى كبيرة في العمل السياسي، كما ان آلية توزيع المقاعد النيابية المعتمدة وفقا لطريقة سانت ليغو المعدلة شابها نقاط ضعف او قصور في انتخاب مجلس النواب منها: [٢]

– كوتا النساء : صعوبة تعامل النظام الانتخابي مع توزيع حصة النساء من المقاعد النيابية التي لا تقل عن ٢٥% .

– كوتا المكونات : صعوبة تعامل النظام الانتخابي مع توزيع الحصص المحددة من المقاعد النيابية للمكونات العراقية من المسيحيين والصابئة و الأيزيديين والشبك.

– مخالفة إرادة الناخبين الحقيقية

هناك العديد من الثغرات المحتملة التي نجدها قد رافقت تطبيق النظام الانتخابي في العراق منها: أن تبني طريقة الانتخابات الفردية، سيجعل النظام عرضة لصعود نواب الخدمات ورجال الأعمال الذين يستطيعوا بعلاقاتهم ونفوذهم في الدولة أن يعطوا وعوداً للإصلاح وتقديم الخدمات عبر العلاقات وليس عبر القانون، كما لا تحقق الانتخابات الفردية التمثيل الأمثل للأقليات، كذلك فان فكرة تضييق الدوائر الانتخابية من المحتمل ان تواجه رفضاً من الأحزاب السياسية التي لا ترى إنه يصب في مصلحتها، ويمكن ان يروج هذا النظام لصعود وجهاء المناطق وشيوخ العشائر إلى البرلمان، الذين قد لا يكون لديهم خلفية معرفية بالسياسة الفيدرالية. لذلك إن الاستمرارية هي شرطا لنجاح النظام المقترح، ولن نستطيع ضمان نجاحه عبر دورة انتخابية واحدة.

---

[١] عصام حاكم، إصلاح النظام الانتخابي في العراق ، مركز ادم ، ٢٠١٨/١٢/٢٤، https://m.annabaa.org/arabic/rights/١٧٦٩٥

[٢] علي هادي حميدي الشكراوي ، نحو وضع سياسة عامة لإصلاح النظام الانتخابي في العراق ، ورقة بحثية، بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٩، مأخوذة بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٠، متاح على الربط التالي : http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/service_showarticle.aspx?fpubid=٦٦٣٥

المطلب الثاني: دواعي اصلاح النظام الانتخابي في العراق وسبله/ أن النظام الانتخابي المتبني الطريقة الحسابية واعتمادها بموجب القانون يمثل قرارا سياسياً اتخذه السياسيون المهيمنون على عمليات صنع واتخاذ القرار في الدولة، ليجسد بالنتيجة سلسلة مبادئ فلسفية ومصالح سياسية مصاغة بنصوص وأحكام قانونية لتلك القوى المسيطرة على السلطة، أكثر مما يجسد رؤية موضوعية تساعد على تعزيز دور المواطنين في المشاركة السياسية الفاعلة والمؤثرة وتحقيق عناصر الحكم الديمقراطي . عليه فان العيوب الجسيمة للنظام الانتخابي الذي صار لعبة بيد الأحزاب الكبيرة وتدوير لعودتها عبر نظام المُحاصَصة السياسية، افقد معظم المواطنين العراقيين الأمل بالمشاركة الانتخابية من أجل التغيير وهو ما حصل في قلّة المشاركة في الانتخابات الماضية، بالتالي كان لابد من التغيير الذي قد يتم تحقيقه على وجه أفضل من خلال وضع نظام انتخابي أفضل.

اما ابرز السبل لإصلاح النظام الانتخابي في العراق فتكون من خلال الخطوات الاتية :[١]

أ- مع ان نظام التمثيل النسبي يشجيع على تشكيل حكومات ائتلافية؛ وهو ما اسهم في خلق حالة من الجمود التشريعي، وتجزئة الأحزاب، وحصول الأحزاب الصغيرة على سلطة ونفوذ كبيرين بنحوٍ غير متناسب، كما حال دون امكانية الناخبين فرض المساءلة على المرشحين غير المرغوب فيهم، بيد ان ذلك لا يعني ان البدائل لا تحتوي على عيوب، مثل النظم الأغلبية التعددية والأنظمة المختلطة؛ لذلك، من المهم تقييم التوازن بين المزايا والعيوب، مع الأخذ بالحسبان خصوصية الحالة، عليه فان الخطوات الاصلاحية لابد ان تبدأ بإصلاح المنظومة القانونية للانتخابات ككل والتي من بين أهم عناصرها قانون الانتخابات وكالاتي:

- يعدُّ ضمان وجود علاقة معتدلة بين الناخبين والمرشحين واحداً من أهم المبادئ الرئيسة في كل نظام انتخابي، حيث يتمكن الناخبون من إزالة أعضاء المجلس التمثيلي؛ لعدم نجاحهم في مهمتهم ؛ ولذلك اعتمد النظام الانتخابي في العراق على القوائم شبه المفتوحة لضمان ذلك، الا انه جعل كل محافظة دائرة انتخابية واحدة وهو ما حجب إمكانية التواصل الفعال بين الناخبين والمرشحين المنتخبين؛ وبالتالي فإن معظم المرشحين يعتمدون على فئات مجتمعية معينة دون الحاجة للجوء إلى تلبية طلبات الفئات الأخرى؛ ولمعالجة ذلك لابد من تعديل (المادة

[١] بيت الحكمة، النظام الانتخابي في العراق، ورشة علمية بالتعاون مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ ١/ ٢٠١٦/١٢، ماخوذة بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٠، متاح الرابط التالي:htt www.baytalhikma.iq _ ينظر ايضا: هشام الركابي، مصدر سبق ذكره

١٢) من قانون الانتخابات، فمن خلال التأكيد على نظام الترشيح بالقائمة المفتوحة والفردية يمكن ان يتحقق الانفتاح الاكبر لجمهور الناخبين للاطلاع على الشخصيات المرشحة للانتخابات وكذلك حرمان رؤساء الكتل من جمع الاصوات بيدهم ومن ثم توزيعها على من يمنح له ولاءه، وبذلك نضمن :

١. تكون الترشيحات فردية وفق القائمة المفتوحة

٢.يدخل المرشحين مجلس النواب بأصواتهم الحقيقية التي حصلوا عليها من الناخبين.

٣.انهاء دور الصنم لرؤساء الكتل من منح بعض الأشخاص المحسوبين على كتلهم أصوات الناخبين هبة وادخالهم لمجلس النواب.

– توسيع الدائرة الانتخابية في العراق، بحيث يتم تقسيم دائرة المحافظة الواحدة الى مركز المحافظة والأقضية التي تتبع المحافظة وفقا لعدد سكان في كل قضاء بحيث يتم الترشيح لكل دائرة انتخابية في داخل المحافظة وبذلك نضمن:

١. توسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية في الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات .

٢. تقليل عدد الاصوات للعتبة الانتخابية للمقعد الواحد الذي يستفاد منه المرشحين المستقلين .

٣. معرفة الناخبين لمرشحيهم في دوائرهم الانتخابية بحيث تكون سيرته الذاتية وتأريخه معروفة لدى الجمهور وبالتالي سيتم التدقيق في مدى صلاحيته للتمثيل النيابي ممثلا للجمهور

هـ– تعديل المادة:/١٤ لايزال توزيع المقاعد على القوائم المتنافسة وفقا لنظام (سانت ليغو) المعدل هو أفضل نظام موجود ولكن يمكن ايجاد أفضل نظام مما يساعد على عدم حرمان القوائم الصغيرة أو الترشيحات الفردية من حقوق أصواتها وعدم هدرها لأي سبب كان، كذلك عدم حرمان المرأة من حقوقها وأصواتها عند توزيع المقاعد .

– من الضروري تقليل حجم الدوائر الانتخابية كآليةً مقترحةً لمعالجة بعض مساوئ نظام التمثيل النسبي، وهو ما يتحقق بتعديل المادة ١٦: التي تخص السجل الانتخابي وإعداده من قبل مفوضية، اذ انه على الحكومة العراقية الاسراع بأجراء التعداد العام لسكان العراق وبأشراف مباشر للمنظمة الدولية للأمم المتحدة لمعرفة عدد السكان الحقيقي للعراق بحسب المحافظات العراقية وذلك لتثبيت عدد أعضاء مجلس النواب .

– زيادة التمثيل النيابي للجمهور والسكان من ١٠٠ الف نسمة لكل مقعد في مجلس النواب الى ٢٠٠ الف بحيث تقليل عدد أعضاء مجلس النواب الى نصف العدد الحالي أو حسب تحقق من عدد السكان من خلال التعداد السكاني في العراق .

– الحد من الانفاق الانتخابي المتمثل بالدعاية الانتخابية من : المال العام، موازنة الوزارات، أموال الوقف، أموال الدعم الخارجي، كما يجب تحديد قواعد النظام المالي للحزب وموارده والمصارف الذي تودع فيه هذه الأموال والإجراءات المنظمة للمصرف وقواعد اجراءات حسابات الحزب وكيفية مراجعتها وإقرارها وإعداد الميزانية السنوية واعتمادها وأوجه انفاقها. كما يجب تعديل المادة٣٧/ ١ : الذي لا يجيز للحزب السياسي أن يتسلم التبرعات من المؤسسات والشركات العامة الممولة ذاتيا من الشركات التجارية والمصرفية التي يكون جزء من رأسمالها من الدولة. ثانيا: تمنع كل التبرعات المرسلة من أشخاص أو دول أو تنظيمات أجنبية .

– يجب ان يضمن النظام الانتخابي اكبر قدر ممكن من التمثيل العادل للشعب بحيث تصبح المجالس النيابية مرآة للمجتمع تمثل الطبقات والطوائف الموجودة فيه، وهو بذلك يخدم التعايش السلمي، كما يجب ان يكون بسيط في صياغته وتركيبه، ويستند في الوقت نفسه الى مبدأ المحاسبة السياسية للمرشحين في حال عدم تقيدهم بالوعود الانتخابية .[١]

–تفعيل دور المعارضة السياسية في المجالس النيابية بغية القيام بمهام مراقبة اعمال الحكومة مع اعطاءها فرصة متساوية في المساهمة بالانتخابات وكسبها للحيلولة دون انتهاجها سبل غير قانونية للتعبير عن ارادتهم . [٢]

ومما تقدم نجد ان قوة النظام الانتخابي العراقي تكمن في تمثيله وعدالته، مع ان هناك العديد من العوائق كـ: ضعف المساءلة، وتفتيت الأحزاب السياسية. والتي تعد مقبولة على وفق المعايير الدولية، بالنظر إلى حقيقة إن لكل نظام انتخابي مزايا ومساوئ، الا انه اصلاحها او معالجتها يمكن ان تتحقق من خلال تقليل حجم الدائرة الانتخابية، ورفع العتبة الانتخابية، واعتماد النظام المختلط الذي يجمع بين التمثيل النسبي وميزة المساءلة، التي تعتبر اهم ما يمكن الاستناد لها لإنجاح العملية الانتخابية كونها تشجع المنافسة داخل الاحزاب وتجعل من المرشحين الذين يعتمدون في نجاحهم الانتخابي على القواعد الجماهيرية وأولئك

[١] يسري الغرباوي، النظام الانتخابي الجديد في مصر، القاهرة ، ندوة عقدت بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ديسمبر ٢٠٠٨، ص٢.
[٢] المصدر نفسه .

الذين يعتمدون على الأحزاب السياسية الى العمل على زيادة جودة اداءهم التمثيلي في المجالس النيابية .

الخـاتمــة / بات معروفا ان النظام الانتخابي المطبق في العراق بحاجة الى اصلاح ضروري كجزء من اصلاح شامل، الذي من خلاله سيعاد او يتم تجديد الإطار القانوني للانتخابات بحيث تشمل كل ما يتعلق بها من الطريقة الحسابية وتعزيز الإدارة الانتخابية وتقويم سلوك المرشحين والناخبين، خاصة وان طريقة سانت ليغو التي طبقت فيه لأول مرة بشكل لا ينسجم مع قواعدها الأصلية خلقت جملة من المشاكل الفعلية وهو ما جعل مسألة الاصلاح الكامل في النظام الانتخابي المطبق في العراق مسألة لابد منها، ولهذا توصل البحث الى جملة من النتائج :-

- يعد النظام الانتخابي روح العملية الديمقراطية وعمادها، فهو الضامن لتمثيل حقيقي وعادل للجماهير ل دول العالم، وبقدر تعلق الامر بالعراق فان الوضع السياسي فيه بشكل عام مربك، اذ أن صلاحية تشريع القانون الانتخابي، مع انها دستوريا من حق البرلمان الذي استطاع بأحزابه المهيمنة والحاكمة أن يوظف هذا الحق، وبذلك استطاع أن يؤسس لبقاء هذه الأحزاب نفسها رغم سلبياتها، عليه كان من الضروري إسناد مهمة تشريع القانون الانتخابي إلى هيئة ذات نزاهة واستقلالية وبعيدة عن تأثير البرلمان ومتجردة عن كل التأثيرات السياسية.
- إصلاح النظام الانتخابي لابد أن يتزامن مع إصلاح سلوك ومزاج وثقافة الناخب، وهو ما يتطلب قناعات راسخة وإيمان بعملية ديمقراطية وبتجرد وبدون انحياز، بحيث ينتخب الجميع من دون تأثيرات سياسية او مصلحة شخصية أو انتماء ديني أو قومي أو عشائري.
- أن القوانين المنظمة للعملية الانتخابية لابد ان تكون مقترحة من قبل الشعب باعتباره صاحب القرار في نفاذها من خلال الاستفتاء الشعبي، وبهذه الطريقة نكون قد منحنا الشعب حق الرقابة على تشريع هذه المشاريع وبهذه الطريقة نكون قد حققنا ما يمكن ان نعتبره القانون العادل.

المصادر

اولاً: المعاجم والقواميس
١- أبي الفضل جمال الدين، معجم لسان العرب، بيروت، مج١٣، ١٩٦٨ .
٢- انطوان نعمة، المنجز في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١.
ثانياً: الكتب
١- إبراهيم عبدالعزيز، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٠.

٢- عبدو سعد، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥ .
٣- صديق حامد، دور القوانين الانتخابية في الإدارة السليمة، ط١، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٢.
٤- ضياء الاسدي، جرائم الانتخابات، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩ .
٥- محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي واهم النظم الدستورية في العالم، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢.
ثالثاً: الرسائل والإطاريح
١- ارقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها في الاحزاب السياسية، رسالة ماجستير كلية الحقوق، جامعة منتوري قسطنطينية، ٢٠٠٦ .
٢- اطرش معاذ، النظام القانوني للجان السياسية لمراقبة الانتخابات،رسالة ماجستير جامعة عباس لفرور، ٢٠١٥ .
٣- أنور سعدي، ضمانات الرقابة على الانتخابات في التعديل الدستوري لسنة ٢٠٠٦، رسالة ماجستير في كلية الحقوق جامعة بن مهدي، الجزائر، ٢٠١٧ .
٤- بواري اسماء، النظام الانتخابي وتأثيره على الاداء البرلماني، رسالة ماجستير في كلية الحقوق، جامعة حاج خضر – باتنة، ٢٠١٤ .
٥- عبدالملك رغود، النظم الانتخابية والتمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر، رسالة ماجستير في جامعة قاصدي مرباج، الجزائر، ٢٠١٤ .
٦- نبيل كربيش، دوافع ومقتضيات التحول الديمقراطي في العراق وابعاده الداخلية والخارجية، أطروحة دكتوراه في جامعة حاج خضر – باتنة، الجزائر، ٢٠٠٠ .
رابعاً: البحوث
١- عدنان محسن العكيلي، الانتخابات بين النظرية والتطبيق في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور في كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بدون سنة .
٢- خضير ياسين الغانمي، النظم الانتخابي واحتساب الأصوات وأثرها في الأنظمة الديمقراطية دراسة، تحليلية بين النص النظري والنص التطبيقي (العراق نموذجاً)، بحث منشور في مجلة أهل البيت، ع١٧، ٢٠١٦
٣- فلاح مصطفى صديق، دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدأ الشرعية السلطة السياسية (العراق نموذجاً)، بحث منشور في مجلة التنمية البشرية، مج١، ع٣، ٢٠١٧ .
٤- لقمان عثمان احمد، تطور النظام الانتخابي في العراق، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، ع٢٣، ٢٠١٤ .
٥- منى جلال عواد، النظم الانتخابية البرلمانية المعتمدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور في مجلة أداب الفراهيدي، ع١٩، ٢٠١٤ .
٦- هاشم الركابي، اصلاح النظام الانتخابي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٧.
٧- عصام حاكم، إصلاح النظام الانتخابي في العراق، مركز ادم.
-8علي هادي حميدي الشكراوي، نحو وضع سياسة عامة لإصلاح النظام الانتخابي في العراق.
-9يسري الغرباوي، النظام الانتخابي الجديد في مصر، القاهرة، ندوة عقدت بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ديسمبر ٢٠٠٨.
المواقع الالكترونية
1- http//sudanile.com/index.php? Option=com content .
2- http//www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lec-jure
3- http//nhrc.qq.org.
4- http//www.ihec-iq/ihecftp/researchand studies scienntifiudies/kindsofectoral
5- http//ace project org/ace-an/topics .
6- http//camegie-mec.org .
7- www.bayancenter.org .
8- https://m.annabaa.org/arabic/rights/17695
9 - http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/service_showarticle.aspx
10- http://www.baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=579 .